A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.44
20 November 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد صلاح (غامبيا)
(نائب الرئيس)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الامين العام
- التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع قرار
- انتخاب لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية
(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ٣٥ من جدول الاعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/44/23) (الجزء السابع) ؛ (A/AC.109/1004)

(ب) تقرير الامين العام (A/44/692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/44/490 التي أرفق بها بيان صحفي صادر في نيويورك بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ عن ممثلي حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وإلى الوثيقة A/44/678 التي أرفق بها بيان مشترك أصدره في مدريد في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ممثلا حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

وبالاضافة إلى ذلك أود أن أبلغ الممثلين بأنه بعد اجراء مشاورات بشأن هذا البند من المقترح أن تقرر الجمعية العامة تأجيل النظر فيه وادراجه في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الاحاطة علما بالوثيقتين اللتين أشرت إليهما وفي أن تؤجل النظر في هذا البند وتدرجه في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والاربعين ؟

تقرر ذلك .

البند ٣٧ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الامين العام (A/44/425)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.6/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل ليسوتو الذي سيتولى عرض مشروع القرار .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تمسكت افريقيا دائما بالدفاع عن مبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . وانطلاقا من ذلك فإن منظمة الوحدة الافريقية التي تستلهم نفس المثل العليا التي تأخذ بها الامم المتحدة قد سعت دائما إلى تعزيز وصون علاقاتها بالامم المتحدة بالتعاون معها في جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . وكان الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الافريقية يؤمنون بأن افريقيا جزء من كل ، وأن هذا الكل يتمثل في وجود الامم المتحدة . ومن ثم هذه الرغبة في التعاون مع الامم المتحدة والاشتراك في الرأي معها والحاجة التي لها ما يبررها إلى ذلك التعاون والاشتراك .

ونحن في افريقيا لا نعتبر أن قارتنا مجرد جزء من الامم المتحدة بل نرى أيضا أنهما كيانان لا ينفصلان . ومن المسائل ذات الاهمية القصوى إن لم تكن مطلقة أن نواجه العالم متحدين معا في السرّاء والضرّاء . ويجب أن نبذل دائما جهودا متضافرة في سعينا النبيل إلى تحقيق توقعات الآباء المؤسسين لهذه المنظمة .

ولكن للاسف فإن هذا العالم الذي نعيش فيه له بلاياه ومشاكله التي تحتاج إلى الانتباه الفوري والمستمر والعاجل إذا أردنا أن يتحقق السلم والامن الدائمان . وليست افريقيا بمنأى عن هذه المشاكل ، نظرا لانها تشارك دائما أصدقاءها في أنحاء الارض في ابتهاجها وسعادتها .

وقد شاركت الامم المتحدة بنشاط في التطور السياسي لافريقيا عن طريق القضاء على الاستعمار ، كما شاركت بنشاط في حل المشاكل السياسية في افريقيا . وكان ذلك عن طريق التعاون على الجبهة السياسية .

وإذ تمر افريقيا بالمراحل الاخيرة للقضاء على الاستعمار ، يسعدنا أن نلاحظ أن استقلال ناميبيا الحقيقي مازال موضع اهتمام المجتمع الدولي . وشعب ناميبيا يعلق آماله على الامم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وناميبيا الآن هي بند جدول الاعمال الهام الحالي الذي يركز المجتمع الدولي بأسره انظاره عليه . وناميبيا هي المسألة التي أخذ يقتات بها ويعيش عليها حتى الاطفال الذين لم يولدوا بعد . إن افريقيا تلتمس التعاون الثابت للمنظمة كي تضمن ألا تتصور الهيئة العالمية أو يُنظر أبدا إليها على أنها تخذل ، أو في أسوأ الاحوال تخون الناميبيين في ساعة الضيق العصيبة هذه .

إن الامم المتحدة ، ومن خلال رسول السلم فيها الذي لا يعرف الكلل ، حامل لواء الامل والسلام ، أميننا العام ، السيد بيريز دي كوييار ، تؤدي الآن الامانة المقدسة بشأن مسألة استقلال ناميبيا .

وتقرير الامين العام شهادة على التعاون المديد بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في جميع الجهود الرامية إلى مساعدة الناميبيين على تقرير وحسم مصيرهم الذاتي في أفضل طريقة ممكنة وكما يرون مناسبا .

وفي إطار روح التعاون السائد هذا ، وبينما تجري متابعة مسألة استقلال ناميبيا هذه ورصدها ، ينبغي للاطراف كافة التقيد الدقيق بأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والاتفاقات ذات الصلة لضمان ولادة سليمة لناميبيا ، لا يعيقها أي عائق خارجي أو داخلي .

إن افريقيا تواصل ترحيبها بالتعاون القائم بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وإجلالها لهذا التعاون بشأن جميع المشاكل السياسية الاخرى ، مثل مشكلة الصحراء الغربية التي تحتاج إلى حل عاجل .

وعلى مدار عقود أربعة تقريبا استحوذت على المنظمة مشكلة سياسة الفصل العنصري الخبيثة التي تمارسها جنوب افريقيا . إن افريقيا تشعر بالسرور البالغ للإدانة والرفض العالميين لسياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا ولتعاون الامم المتحدة في الدعوة إلى استئصال الفصل العنصري والادوات التابعة له .

إن نظام الفصل العنصري ليس عنيفا بحكم طبيعته وجبلته تجاه المواطنين في جنوب افريقيا فحسب ، كما أقرت بذلك ببراعة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، لكنه مدمر لبلدان خط المواجهة وغيرها أيضا ، كما دلت على ذلك سياسات زعزعة

الاستقرار التي ينتهجها في المنطقة . والتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في هذا المسعى يتجلى بوضوح في تقرير الامين العام الذي أشرت إليه من قبل .

وإذ تقوم منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة والاجهزة التابعة لها بتعزيز جهود التعاون الحميدة ، فمن الضروري على حد سواء أن نثني ثناء خاصا على جميع وكالات الامم المتحدة المتخصصة التي تستمر في تعاونها مع افريقيا لتجعل عالمنا مكانا أفضل وأكثر أمنا . وتحضرني أسماء الوكالات التالية لجهودها الرائعة في التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية : برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، برنامج الاغذية العالمي ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، منظمة الامم المتحدة للطفولة ، منظمة الطيران المدني الدولية ، الاتحاد البريدي العالمي ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واكتفي بذكر القليل .

إن افريقيا ـ مثل بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والمحيط الهادئ والشرق الاوسط ـ لا تزال تعمل على تعزيز استقلالها السياسي عبر العملية الشاقة المتمثلة في التحول الاقتصادي . ومن العقبات الرئيسية على الجبهة الاقتصادية مشكلة المديونية الخارجية . إنها مشكلة لا تهم افريقيا فقط ولكنها مشكلة المجتمع الدولي مباشرة وبشكل قاطع . وتعاون الامم المتحدة أمر لا غنى عنه في معالجة مشكلة الدين . وهذه المشكلة قد استأثرت باهتمام الهيئات الرئيسية في الامم المتحدة والمجتمع الدولي عموما ، ولم تعد مشكلة تنبغي معالجتها من طرف المؤسسات المالية فحسب .

إن دعوة الامم المتحدة إلى التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة الدين ، التي شغلت منذ أمد طويل بال القادة السياسيين الافريقيين ، يجب ألا تُرى أو ينظر إليها باعتبارها تشكيكا في كفاءة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي . إنها تعبير صادق عن قلق له ما يبرره الذي تتم وفقا له تعبئة الجهود الجماعية لكل

الشعوب من ذوي النية الحسنة تكملة وتتمة للجهود الجديرة بالتقدير التي تبذلها المؤسسات المختصة .

إن الحكمة أو الذكاء في حل المشاكل العالمية يجب ألا تكون مقصورة أو حكرا على القلة ، وبوحي من هذا الاقتناع فإن افريقيا تدعو الامم المتحدة إلى التعاون في معالجة مشكلة الدين ، بالرغم من كفاءة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، أو أية مؤسسة مالية أخرى . وافريقيا اقرارا منها بحجم وتعقد مشكلة الدين ، تعتقد بصدق واخلاص بأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يمكن أن ييسر ايجاد حل وأن يسهم في ايجاد حل يرضي كل المعنيين ويتلافى تهديد الاستقرار والسلم الدوليين والامن الدولي .

ودون لغط أكبر ، وإزاء خلفية التقرير الواضح والمفصل المقدم من الامين العام (A/44/425) والصادر في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، حيث يرد عرض كامل متعدد الجوانب للتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظومة الامم المتحدة ، إنه لشرف وامتياز لي أن أؤدي واجبي الذي يبعث على السرور البالغ نيابة عن المجموعة الافريقية وذلك بتقديم مشروع قرار A/44/L.6/Rev.1 إلى الجمعية العامة المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" ، ومشروع القرار يماثل بصورة أساسية جميع القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة . وتتجلى الروح المحركة وراء مشروع القرار في فقرات الديباجة الـ ١٥ ، تعقبها ٢٦ فقرة من المنطوق تفصل جدول الاعمال لمواصلة التعاون المرغوب فيه .

ومن جملة أمور أخرى ، إن الجمعية العامة ، كما ورد في منطوق مشروع القرار ، تلاحظ مع التقدير تزايد واستمرار مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ومساهمتها البناءة في هذه الاعمال ؛ وتشيد بالجهود التي تواصل منظمة الوحدة الافريقية بذلها لتعزيز التعاون المتعدد الاطراف بين الدول الافريقية ولايجاد حلول للمشاكل الافريقية ذات الاهمية الحيوية للمجتمع الدولي ؛ وتؤكد من جديد أن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ هو مسؤولية المجتمع الدولي ككل ،

وتشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الافريقية وبلدان أخرى رغم الآثار الناجمة عن البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية ؛ وتطلب أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم ، بصرف النظر عن اختصاص المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية مساهمة في تنفيذ التدابير الرامية إلى ايجاد حل دائم لعبء الدين وخدمة الدين الملقى على عاتق افريقيا ، أخذا في الاعتبار موقف افريقيا المشترك من ديونها الخارجية ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثالثة المعقودة في أديس أبابا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ؛ وتحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ، ولاسيما تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، على أن تواصل تقديم دعمها الكامل لبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛ وتكرر الاعراب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله ، باسم المجتمع الدولي ، من جهود لتنظيم وتعبئة برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية للدول الافريقية التي تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة ، ودول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة في الجنوب الافريقي ، لمساعدتها على مواجهة الحالة الناجمة عن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛ وتعرب عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، للمساعدة المقدمة حتى الآن إلى الدول الافريقية في مواجهة حالة الطوارئ ، وكذلك المشاكل الاقتصادية الحرجة القائمة في القارة الافريقية .

وتكرر الإعراب عن تصميم الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية على تكثيف جهودها من أجل القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ؛ وتحث المجتمع الدولي على تقديم تاييده الكامل إلى الامين العام في جهوده المبذولة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الاصلية والنهائية ؛ وتطلب إلى الامين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتقوية التعاون على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، خصوصا فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ؛ وتعرب عن التقدير للامين العام للامم المتحدة والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية على قيامهما بتنشيط آلية التعاون بين المنظمتين ، وتشجعهما على زيادة تدعيم الالية المذكورة .

وبعد أن أكدنا على السمات البارزة في مشروع القرار ، نذكر بشعور عظيم من الارتياح والتقدير الدعم الذي قدمه إلى افريقيا الذين يقدرون تعاون منظمة الوحدة الافريقية مع الامم المتحدة . ويحضرني بيان المجموعة الاوروبية الذي ألقاه العام الماضي ببلاغة السيد قنسطنطين د. زيبوس ، ممثل اليونان الدائم ، الذي قال "تعود جهود التعاون بنتائج إيجابية" ، وأضاف قائلا :

"إن افريقيا التي حباها الله بموارد كامنة ضخمة ما زالت مع ذلك تضم نصف البلدان الاقل نموا في العالم . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن مع جميع البلدان الافريقية وأن تساعد في التوصُّل إلى حلول لمشاكل تلك البلدان الاقتصادية والاجتماعية الراهنة" . (A/43/PV.36 ، ص ٤٨)

إن هدف مشروع القرار هو التعاون الذي يعود بنتائج إيجابية .

عندما انتخب عن جدارة السفير غاربا ، سفير نيجيريا ، بالتزكية رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، كان ذلك تأكيدا من جانب الجمعية على أن هذا الانتخاب مظهر جلي من مظاهر التعاون الممتاز بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . وقد امتدح جميع الخاضرين هذا المظهر الإيجابي من جانب مجتمع الدول

المكوِّنة للامم المتحدة بوصف هذا المظهر دلالة على التعاون السليم مع افريقيا . ومشروع القرار المعروض علينا تاكيد مرة أخرى على هذا التعاون الراسخ . ومن شأن أي تحرك مناقض أن يبطل هذا الجهد التعاوني .

وافريقيا ، التي تتمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتسترشد برغبتها الصادقة في تعزيز وتعميق التعاون مع الامم المتحدة ، لا تمد يد الصداقة فحسب ، بل تعرب عن التزامها باهداف ومقاصد الامم المتحدة النبيلة ، التي ترغب في بذل جهود تعاون مستمرة وطويلة الامد معها لتجعل من عالمنا هذا مكانا سعيدا ومريحا لجميع شعوبها .

إن قبول يد التعاون الافريقية سيبرهن عليه حقا جميع المدافعين عن مثل الديمقراطية والمتمسكين باهداف ومقاصد الامم المتحدة باعتماد مشروع القرار A/44/L.6/Rev.1 بالتزكية . وافريقيا تدعو إلى التعاون مع جميع الدول التي تكوِّن الامم المتحدة التي نحبها .

وأخيرا ، نلفت انتباه الجمعية إلى أنه ينبغي إضافة عبارة "وآخرون" بعد عبارة "التي تبذلها البلدان الافريقية" في السطر الثالث من الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار .

السيد بدوي (مصر) : تمثل افريقيا حالة متميزة في تاريخ الامم المتحدة ، فقد كان هناك عام ١٩٤٥ ، عند التوقيع على ميثاقها ، أربع دول مستقلة تستطيع أن تشارك في هذا التطور التاريخي ، وتعتز مصر بأنها كانت واحدة من تلك الدول .

ثم بدأت العضوية الافريقية في المنظمة الدولية تتزايد كلما تقدمت جهود الامم المتحدة في تصفية الاستعمار أحد أهم مبادئها وأهدافها وعلى قمة إنجازاتها ، حتى صارت العضوية الافريقية اليوم تمثل نحو ثلث قوام المجتمع الدولي .

ولكن العضوية الافريقية في الامم المتحدة ليست كما فقط ، فلعل إسهامها الكيفي في جهود المنظمة وتطوير أدائها نحو خير البشرية في كافة مجالات اهتمامها افضل ما يؤكد الدور الافريقي الفعّال تجاه قضايا المجتمع الدولي .

إن العلاقة بين الامم المتحدة والقارة الافريقية ليست أيضا في اتجاه واحد ، وإنما كانت المنظمة الدولية ، وما زالت ، مجالا مناسبا وحيويا لمواجهة تحديات ما بعد الاستقلال ، في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي إطار تشجيع ميثاق الامم المتحدة لإقامة المنظمات الدولية المؤمنة بقضايا العدل والإنسانية ، جاءت منظمة الوحدة الافريقية تعبيرا عن إرادة دول القارة في تأكيد وتدعيم مبادئ وأهداف المنظمة الدولية وجهودها من أجل تعزيز الامن والسلام في العالم المعاصر .

ولذلك ، فإننا نراه في افريقيا طبيعيا أن تؤسس مبادئ التعاون بين المنظمتين ، وأن تتطور تلك العلاقة بينهما لصالح المجتمع البشري ، ولبناء نمو افضل للاجيال القادمة .

لقد وقفت منظمة الوحدة الافريقية بين طلائع مسيرة التحرر في مرحلة هامة من تاريخ العالم ، وقد أكد الرئيس محمد حسني مبارك في بيانه أمامكم في التاسع والعشرين من الشهر الماضي أن المنظمة لا تزال على عهدها عازمة على مواصلة الكفاح والنضال حتى تتحرر القارة الافريقية تماما من الاستعمار والعنصرية ، وتتخلص من الفقر والحاجة ، وتتمكن من مواجهة التحديات الصعبة التي تصادفها ، وتتغلب على المشاكل العديدة التي تعترض مسيرتها على طريق التقدم والتنمية .

وإذا كان العزم في افريقيا قد انعقد على مواجهة تلك المشاكل والتحديات مهما كانت حدتها ، وإذا ما كانت الجماعة الافريقية تملك من وحدتها وقوة إرادتها وقدرتها على العمل الجماعي بروح الفريق المتضامن عناصر تتسلح بها في مواجهة تلك التحديات ، فإن افريقيا ما زالت تتطلع أيضا لدعم وتعزيز المنظمة الام ، على مستوى يماثل ، إن لم يفق ، عطاء هذه القارة في قضايا التحرر والاستقلال .

إننا على مشارف عهد جديد يبشّر بتراجع احتمالات المواجهة ، وتزايد احتمالات وفرص التعاون الدولي من أجل دعم السلام وزيادة التعاون الدولي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية وغيرها . وتتزايد الحاجة في هذا الإطار إلى تأكيد ودعم التعاون بين الامم المتحدة وأكبر منظمة اقليمية على الإطلاق .

إن الاوضاع الاقتصادية الحرجة جدا التي تتعرض لها القارة الافريقية منذ بداية هذا العقد معروفة للجميع ومتاحة في كافة التقارير والدراسات بما فيها تقرير الامين العام عن نشاط المنظمة ، حيث انخفضت معدلات النمو والتنمية نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات الافريقية ، والنقل العكسي للموارد وأعباء الديون ، فضلا عن الكوارث الطبيعية وسياسات الزعزعة وعدم الاستقرار وبخاصة في الجنوب الافريقي .

لقد تكالبت على القارة كل هذه الظروف مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة في بلدانها ، وفرضت عليها ضغوطا اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مسبوقة ، في وقت لا تساعد فيه البيئة الاقتصادية الدولية على تشجيع التنمية في الدول النامية وبخاصة الافريقية ، مما استدعى أن أصبحت الدول الافريقية تمثل أكثر من نصف عدد الدول الاقل تقدما في العالم .

وبالرغم من كل جهود بلدان القارة في تحقيق التعاون فيما بينها ، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية ، فإننا نؤمن في افريقيا بأن هناك دورا حاسما للبيئة الاقتصادية الدولية ، وحاجة ماسة إلى تعاون المجتمع الدولي لتمكين افريقيا - وهي تمثل ثلث أعضاء الاسرة الدولية - من الخروج من المأزق الاقتصادي ، وهو ما نراه أمرا يتعدى مجرد الالتزام الاخلاقي إلى جوهر المصالح المشتركة لعالم شديد التداخل والتشابك لا تعترف الكثير من مشاكله بوجود الحدود السياسية أو الجغرافية .

وفي هذا الإطار ، فهناك حاجة ماسة إلى دعم التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في متابعة تنفيذ برنامج الامم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والمقرر بحث نتائجه النهائية في الدورة ٤٦ للجمعية العامة ، باعتباره التزاما مشتركا بين افريقيا من جانب والمجتمع الدولي من جانب آخر .

وهناك حاجة ماسة أيضا إلى تفهم المجتمع الدولي للبديل الافريقي للإصلاح الهيكلي بما يستدعي استمرار برامج المساعدات الاقتصادية لدول المواجهة ، وتقديم الدعم للدول الاكثر تعرّضا لمشاكل الجفاف والتصحر ، وغيرها من البرامج التي تخفف من أثر الكوارث الطبيعية ، بالإضافة إلى استمرار العمل من أجل التوصل إلى تحليل دقيق وحلول عملية لمشاكل السلع الافريقية وأسعارها وفرص تصديرها .

ومن ناحية أخرى ، فإننا ندرك في افريقيا إلحاح الحاجة إلى تعاون أوثق بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في بحث قضية الديون الخارجية ، التي يتعدى عبء خدمتها طاقة الاقتصاديات الافريقية ، ناهيك عن تأثيرها سلبا على تنمية مواردها البشرية ، وضرورات استقرارها السياسي والاجتماعي .

إن أمل القارة الافريقية عظيم في استجابة مجتمع الدول لتدعيم الجهود الجبارة على أرضها من أجل نمو أفضل للجيل الحالي ، ومستقبل مشرق للأجيال القادمة ، وفي إطار الوعي بأن مشاكل البشرية كل لا يتجزأ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني ، إذ أتكلم في المناقشة الخاصة بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، أود أولا أن أؤكد من جديد الاهمية التي تعلقها على العلاقات بين هاتين المنظمتين .

إن العلاقات التاريخية والثقافية والجغرافية الوثيقة التي تربط بين بلدان أوروبا وافريقيا تعطي القارة الافريقية مكانا متميزا بين شواغلنا . إن التجربة الطويلة للدول الاثنتي عشرة في مجال التعاون الاقليمي تمكنها من أن تشهد المزايا الضخمة التي يمكن أن يحققها هذا التعاون . ونرى أن الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان الافريقية تستحق تأييد الامم المتحدة الكامل . وفي هذا الصدد يسعد الدول الاثنتي عشرة أن تلاحظ أن الروابط القائمة بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة تتوثق على مر السنوات في المجالات كافة .

وترى الدول الاثنتي عشرة أن منظمة الوحدة الافريقية عليها أن تضطلع بدور هام في تعزيز الاستقلال الوطني لاعضائها في كل من المجالين السياسي والاقتصادي . ولهذا العمل أهميته الخاصة في المناخ الدولي الحالي الذي يفضل المفاوضة والانفراج على المواجهة . ونرى أنه حيثما استمرت الصراعات وجب تشجيع البلدان المشتركة فيها اشتراكا مباشرا أن تتوصل إلى حل لها ، وينسحب هذا على المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

إن الحلول الافريقية هي أفضل الحلول ملاءمة للمشاكل الافريقية . ولهذا يسعد الدول الاثنتي عشرة أن تلاحظ العمل الذي تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة لعدد من الحالات المعقّدة . ونحن نرحب بصفة خاصة بالتعاون الوثيق القائم بين الامين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في السعي للتوصل إلى حلول سلمية لمشاكل افريقيا ، وبصفة خاصة مشكلة الصحراء الغربية .

وترحّب الدول الاثنتا عشرة أيضا بالتنفيذ الفعلي لخطة الامم المتحدة لناميبيا ، ونثق بأن اتمامها سيمكن هذه الدولة الجديدة من الانضمام إلى مجتمع الامم . وترى الدول الاثنتا عشرة أن دور الامم المتحدة ، في هذه المرحلة الحرجة بصفة خاصة ، هو العمل بشكل حيادي ومحاولة الحفاظ على الاتفاقات المبرمة في إطار خطة التسوية . وفي هذا الصدد ، تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد تأييدها للجهود التي يبذلها الامين العام بغية تأمين نجاح تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا .

إن منظمة الوحدة الافريقية لها دور حيوي تضطلع به . ويجب عليها أن تضمن أن يسمح لشعوب افريقيا بأن تقرر مصيرها بحرية ودون أي تدخل أجنبي .

إن لافريقيا إمكانيات ضخمة من الموارد ، إلا أنها تضم أكثر من نصف أقل البلدان تقدما اقتصاديا في العالم .

وتنوي الدول الاثنتا عشرة أن تواصل تعاونها مع جميع البلدان الافريقية وأن تسهم في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة . وفي السنوات الاخيرة قامت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الاثنتا عشرة بتقديم أكثر من نصف إجمالي المساعدة التي تلقتها البلدان الافريقية . وفي العام الماضي اضطلعت المجموعة الاوروبية بدور هام في الدراسة النصفية لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وإذا كان للبلدان الافريقية أن تتغلب على مشاكلها فإنها تحتاج إلى موارد إضافية . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد التزامها بالمشاركة في الجهود اللازمة لتوفير هذه الموارد . إن المساهمة الكبيرة التي قدمتها المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها تشهد على تأييدها لاهداف برنامج العمل .

والدول الاثنتا عشرة ، إنطلاقا من التزامها بالقضية الافريقية ، تنوي العمل في المجالات المتنوعة بغية ضمان صيانة الاستقرار في القارة وتوسيع نطاق تعاونها مع الحكومات الافريقية والمنظمات الاقليمية ومنظمة الوحدة الافريقية . ونعتقد أن منظمة الوحدة الافريقية ستواصل القيام بدور هام في الشؤون الافريقية والعالمية يتفق مع المبادئ التي ترشد الامم المتحدة . وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أيضا أن الروابط الوثيقة القائمة على الصداقة والتعاون بينها وبين أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ستتعزز بصفة مستمرة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/44/L.6/Rev.1 .

وبمقتضى الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار ، من المزمع عقد اجتماع بين أمانات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في مقر منظمة الوحدة الافريقية في الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ولا تزال المسائل المتعلقة بخدمة هذا الاجتماع قيد المشاورات . وعلى أساس نتيجة هذه المشاورات ، وعلى افتراض أن هذا الاجتماع سيكون مماثلا للاجتماعات التي عقدت في الماضي من حيث المشتركين فيه ومدة انعقاده ، يقدر ألا تزيد النفقات على الاعتمادات المرصودة في البابين ٣ و ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

وفيما يتعلق بالأنشطة المقترحة في الفقرات الاخرى من منطوق مشروع القرار ، يقدر الامين العام أن تنفيذها لن يستتبع نفقات تزيد على الاعتمادات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/44/L.6/Rev.1 ؟

أُعتمد مشروع القرار A/44/L.6/Rev.1 (القرار ١٧/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي يرغب في تعليل تصويته ، وأذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سر الولايات المتحدة كثيرا أن تشارك في توافق الآراء بشأن ذلك القرار . وفي معرض التوصل إلى توافق الآراء هذا أجرينا مناقشات مفيدة بناءة مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية . ونود أن نشكرهم على تفهمهم وحسن أدائهم . ونود في الوقت ذاته أن نبرز العمل الإيجابي الهام لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في معالجة حالة المديونية . وقد كنا نفضل ، إبرازا للتقدير المناسب لدور المؤسسات

المالية الدولية أن تستخدم في الفقرة ٧ من المنطوق عبارة "إدراكا لـ " بدلا من عبارة "بصرف النظر عن" في معرض الإشارة إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

ونود أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لما أبداه أصدقاؤنا في المنظمة من مرونة وتعاون في العمل معنا بشأن هذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهينا من النظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال .

البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية العامة الآن إلى انتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء المقاعد التي تشغلها الدول التي تنتهي مدة عضويتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وهذه الدول الأعضاء الـ ١٨ هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأوروغواي ، وبلغاريا ، وبليز ، وبولندا ، وبوليفيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، والدانمرك ، ورواندا ، وزائير ، وسري لانكا ، والسودان ، والصومال ، والصين ، وعمان ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج . ويجوز أن يعاد فورا انتخاب هذه الدول الـ ١٨ .

وأُذكر أعضاء الجمعية بأنه في غرة كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ستظل الدول التالية ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي : الأردن ، واندونيسيا ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرازيل ، والبرتغال ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجزر البهاما ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وزامبيا ، والعراق ، وغانا ، وغينيا ، وفرنسا ، وفنزويلا ، والكاميرون ، وكوبا ، وكولومبيا ، وكينيا ، وليبريا ، وليسوتو ، والمملكة العربية السعودية ، والنيجر ، ونيكاراغوا ، ونيوزيلندا ، والهند ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ،

واليابان ، ويوغوسلافيا ، واليونان . لذلك فإن أسماء هذه الدول الـ ٣٦ يجب ألا تظهر في بطاقات الاقتراع .

وبموجب الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٤٧ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، ومع مراعاة عدد الدول التي ستظل أعضاء في المجلس بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، يجري انتخاب الأعضاء الـ ١٨ كما يلي : أربعة أعضاء من مجموعة الدول الافريقية ، أربعة أعضاء من مجموعة الدول الآسيوية ، ثلاثة أعضاء من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أربعة أعضاء من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، ثلاثة أعضاء من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وقد أعدت بطاقات الاقتراع وفقا لهذا النمط .

وسيعلن انتخاب المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين ، إذا كان عددهم لا يزيد على عدد المقاعد المطلوب شغلها . وفي حالة تساوي الأصوات بالنسبة للمقعد المتبقي سيكون هناك اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين تساووا في عدد الأصوات التي حصلوا عليها .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي ، سيجري التصويت بالاقتراع السري وبدون ترشيحات .

أُعطي الكلمة لممثل بروني دار السلام رئيس مجموعة الدول الآسيوية .

السيد سوبيوي (بورني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أود أن أعلن أن المجموعة تؤيد ترشيح البلدان التالية لشغل المقاعد الأربعة المخصصة لها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي : باكستان ، والبحرين ، وجمهورية إيران الإسلامية والصين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل سانت لوسيا رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

السيد امحق (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفة سانت لوسيا رئيسة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للشهر الحالي ، يشرفنا أن نبلغ الجمعية العامة أن هناك خمسة مرشحين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة المخصصة لتلك المجموعة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهم : اكوادور ، وجامايكا ، وغواتيمالا ، والمكسيك ، وهندوراس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد زابوتوسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة أن المجموعة وافقت على ترشيح كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية لشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة المخصصة لمجموعة دول أوروبا الشرقية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل النرويج ، رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، يشرفني أن أحيط الممثلين علما بأنه قد تمت الموافقة على الدول المرشحة التالية أسماؤها للمقاعد الاربعة المخصصة للمجموعة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي : السويد ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل ليسوتو ، رئيس مجموعة الدول الافريقية .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اضطلاعا بمسؤولياتي كرئيس للمجموعة الافريقية ، يشرفني ويسعدني أن أبلغكم بأن افريقيا ترشح الجزائر وبوركينا فاصو ورواندا وزائير لملء الشوغر المخصصة للقارة الافريقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع المسجل عليها الحروف ألف وباء وجيم ودال وهاء . أرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع هذه وأن يدونوا فيها أسماء الدول الاعضاء التي يرغبون في التصويت لصالحها في كل مجموعة . وستعتبر بطاقات الاقتراع التي تتضمن أسماء زائدة عن العدد المحدد لمجموعة ما بطاقات باطلة . ولن تحسب أسماء الدول الاعضاء التي تدون على بطاقة اقتراع لا تخص المجموعة التي تنتمي إليها تلك الدول .

بناء على دعوة الرئيس تولى فرز الاصوات السيدة هابيج مبيلا (بلجيكا) والسيدة نغومبا (الكاميرون) والسيد دروشيوتيس (قبرص) والسيد ماكاريفيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد موناغاس ليسر (فنزويلا) .

أجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة الانتخاب :

المجموعة ألف

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥٦
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٤
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
الجزائر	١٥٢
بوركينا فاصو	١٥١
رواندا	١٤٩
زائير	١٣٨
مدغشقر	١
السنغال	١

المجموعة باء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	٢
عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥٥
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٤

المجموعة باء (تابع)

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

البحرين	١٤٧
الصين	١٤٧
باكستان	١٤٢
جمهورية ايران الاسلامية	١٤١
الجمهورية العربية السورية	٢
الكويت	١

المجموعة جيم

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	لا أحد
عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥٧
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٥

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

اكوادور	١٣٢
جامايكا	١١٢
المكسيك	١٠٨
غواتيمالا	٦٤
هندوراس	٢٧
شيلي	١
كوستاريكا	١

المجموعة دال

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	٤
عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥٣
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٢
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
كندا	١٤٩
فنلندا	١٤٩
السويد	١٤٦
المملكة المتحدة	١٣٩

المجموعة هاء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	صفر
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	٧
عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥٠
أغلبية الثلثين المطلوبة :	١٠٠
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٤٧
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١٤٦
بلغاريا	١٤٥
هنغاريا	١
بولندا	١
رومانيا	١

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة انتخبت الدول التالية أسماؤها أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واكوادور ، وباكستان ، والبحرين ، وبلغاريا ، وبوركينا فاصو ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية ايران الاسلامية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورواندا ، وزائير ، والسويد ، والصين ، وفنلندا ، وكندا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئ الدول التي انتخبت لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأشكر فارزي الاصوات لما قدموه من مساعدة في هذا الانتخاب .

وبهذا نكون قد انتهينا من نظر البند الفرعي (ب) من البند١٥ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠